

## الاتحاد الأوروبي يطلق أول مناقصة لمشتريات الغاز بشكل جماعي



أطلق الاتحاد الأوروبي الأربعاء أول مناقصة دولية لشراء الغاز بشكل جماعي، تغطي الطلب الإجمالي لنحو 80 شركة أوروبية، من أجل الحصول على أسعار أفضل لتجديد المخزون قبل شتاء 2023-2024

وتعد هذه الآلية جزءاً من إجراءات اتخذتها الدول السبع والعشرون العام الماضي، للاستجابة لأزمة الطاقة الناجمة عن ارتفاع أسعار الغاز بعد الحرب في أوكرانيا، وانخفاض إمدادات الغاز الروسي بشكل كبير

وقال ماروس سيفكوفيتش، نائب رئيسة المفوضية الأوروبية: «إنها خطوة تاريخية، ونستفيد من الثقل الاقتصادي الجماعي للاتحاد الأوروبي، لزيادة أمننا في مجال الطاقة ومكافحة أسعار الغاز المرتفعة».

### تقديم العروض

وفي إطار الدعوة الأولى إلى تقديم عروض، والمتعلقة بعمليات تسليم متوقعة بين يونيو/ حزيران 2023 ومايو/ أيار 2024، قدمت 77 شركة أوروبية طلباتها بحجم إجمالي يبلغ نحو 11.6 مليار متر مكعب من الغاز، بينها 2.8 من الغاز

الطبيعي المسال، و9.6 للتسليم عبر خطوط الأنابيب

وُدعي حالياً مورّدو الغاز الدوليون، باستثناء روسيا، للرد على هذا الطلب الإجمالي من خلال تقديم عروضهم بحلول 15 مايو/ أيار. وسيتم إرسال أفضلها إلى شركات العملاء لإجراء مناقشات تجارية حتى إتمام الصفقة

وأكد سيفكوفيتش أن «المنصة التي تديرها بروكسل تساعد الشركات الأوروبية، لا سيما في مجال الصناعات التي تستخدم الطاقة بشكل كثيف، على بناء علاقات تجارية جديدة مع موردين بدلاء»، بينما يسعى الاتحاد الأوروبي إلى «التخلص من اعتماده على الغاز الروسي».

ويسمح الطلب المشترك لشركات صغيرة ومعزولة بالتمتع برؤية ووزن أكبر في سوق الطاقة

### توسيع قاعدة العملاء

من ناحية أخرى، أكد سيفكوفيتش أن «الآلية تتيح للموردين الدوليين فرصة توسيع قاعدة عملائهم»، مشدداً على «الاهتمام الكبير الذي عبّر عنه نحو مئة من الموردين المحتملين المسجلين».

وسيجرى استدراج عروض جديد كل شهرين حتى نهاية العام، وفقاً لبروكسل

وبحسب لوائح أنجزت في منتصف ديسمبر/ كانون الأول، يترتب على دول الاتحاد الأوروبي المشاركة في آلية الطلب الإجمالي هذه بـ 15% على الأقل من الكميات المطلوبة للوصول إلى هدف الملاء الذي حدده الاتحاد الأوروبي، ويتعين على الأوروبيين ملء 90% من سعة خزاناتهم بحلول نوفمبر/ تشرين الثاني

ويجب أن تتيح «المشتريات الجماعية» الأوروبية هذه أيضاً، تجنب الوضع الذي كان سائداً في صيف عام 2022، عندما هرعت الدول والشركات إلى سوق الغاز في الوقت عينه لملء مخزونها، ما أدى إلى ارتفاع الأسعار

ويمكن لشركات الاتحاد الأوروبي، ولكن أيضاً لشركات دول «مجموعة الطاقة الأوروبية»: أوكرانيا، وألبانيا، والبوسنة، (وكوسوفو، ومقدونيا الشمالية، وجورجيا، ومولدافيا، ومونتينيغرو و صربيا، المشاركة في الطلبات الجماعية. (أ.ف.ب